مطالب الأقليات والعنف السياسي المرتبط بها

بولمعالي النذير

Polmaala AL– Nazir

جامعة المدية،الجمهورية الجزائرية

boumaali@live.fr

معلومات البحث

الاستلام: 2011/11/22
القبول: 2011/12/26
النشر: 2012/2/15

ISSN 2231-8968

© 2012 Design *for* Scientific Renaissance All rights reserved

تمهيد:

لقد تزايد استخدام ورقة الأقليات للضغط على الدول والشعوب ومنها الدول الإسلامية بطبيعة الحال؛ والتي لا تكاد تخلو دولة منها من أقلية ما والتي استطاعت خلال عقود بل وخلال قرون من العيش جنبا إلى جنب وأحيانا في مستويات أرقى من مستويات المسلمين أنفسهم واحتلت الصدارة في أماكن وأزمنة معينة غير أن ضعف الدول الإسلامية من جهة؛ وتزايد أطماع الدول الكبرى المهيمنة من جهة أخرى جعل الوطن الإسلامي في مرمى حجر هذه الدول المهيمنة بحجة التدخل الإنساني لحماية الأقليات المضطهدة والدفاع عن حقوقها المهضومة، وهذا ما يلاحظ جليا في كل من العراق والسودان ولبنان وإندونيسيا وربما في دول أخرى وفي ضفة أخرى من العالم الإسلامي حسب ما تقتضيه مصالح وأجندة الدول الكبرى المهيمنة هذه.

مقدمة

إن العدل والحرية هما السر في نجاح الحلول المقترحة لمسألة الأقليات وحماية حقوقها، ولأية قضية يكون الإنسان طرفا فيها ومن غيرهما [العدل والحرية] قد يصعب إيجاد حلول حقيقية لمثل هذه القضايا، وعليه فإن الحل لمشكلة الأقليات في نظري لا يمكن أن يوجد داخل إطار النظم السياسية والاجتماعية التي كانت هي بالأساس السبب في نشوء

مشكلة الأقليات لفقد الثقة فيها من جهة ولأنها من جهة ثانية لا يمكن لها أن تنتج أفضل الحلول بعد هذه الفترة الطويلة من الحكم والإدارة، ولذلك عليها التفكير في الشريك الذي قد يساهم في إيجاد الحلول في المعضلات التي قد تواجهها عامة وإيجاد الحلول المناسبة لمسألة الأقليات خاصة وللحد من العنف المتصاعد هنا وهناك والمرتبط أساسا بمسألة الأقليات، وهذا ما حاولت استثارته من خلال عنصرين هما:

العنصر الأول: وضوح وتطور مطالب الأقليات في ظل التطورات المعاصرة.

العنصر الثاني: العنف السياسي وعلاقته بالأقليات.

أولا: وضوح وتطور مطالب الأقليات في ظل التطورات المعاصرة

قد يسأل أحدهم سؤالا مفاده: لماذا كل هذا الاهتمام بالأقليات؟ فيكون الجواب باستعارة ذلك الجواب الشهير الذي رد به أحد متسلقي قمة إيفرست"Everest" عندما سئل عن سبب إلحاحه في الصعود إلى أعلى قمة في العالم فأجاب: "لأنها موجودة"[1]، والأمر في نظري كذلك بالنسبة للأقليات وزيادة، فأولا: لأنها موجودة وجب الاهتمام بها فوجودها يعتبر مبررا كافيا لدراستها، وثانيا: لما باتت تطرحه الأقليات على الساحة الدولية عامة وفي عالمنا الإسلامي بوجه خاص من تحديات، وقضايا تتماشى وروح العصر الذي نحن فيه.

إن المهتم بمسألة الأقليات يجدها قد أصبحت تشكل أحد أهم أجزاء المشهد الاجتماعي وفي كل أركان العالم من خلال محاولة إثبات تميزها عن غيرها من باقي المواطنين في الدولة التي تنتمي إليها، وهذا بعد أن عاشت زمنا من الحرمان وأقصد هنا الحرمان من الحرية والعدل خاصة، فكان سلوكها هذا عاكسا لما عاشته من هذا الحرمان، ولقد أصبحت مطالبها اليوم معبرة أيضا للدرجة التي كانت عليها من كبت وحرمان وقد وصل الحد ببعض أنواع الأقليات إلى المطالبة بالانفصال عن الدولة الأم والاتجاه إلى تكوين كيان مستقل بخصوصيات وثقافة مختلفة وبنظام سياسي مختلف عن نظام الدولة المنتمية إليها[2]، وأصبح هذا التحول يشهد تقدما حتى على المستوى الفكري خاصة وأن القوانين والاتفاقيات الدولية أصبحت تقر بالكثير من حقوق الأقليات من مساواة وتحقيق الكرامة ونبذ التفرقة

---

[1] جوفاني دونيني. الأقليات في منطقة البحر المتوسط، ترجمة: علي التومي، ط1 (تونس: دار أليف – منشورات البحر المتوسط، 2001م)، ص: 07.

[2] وبالعموم فإن بعض الأقليات خاصة الأقليات القومية نجدها تسعى إلى إقامة كيان سياسي يعبر عنها وهذا باجتزاء جزء من كيانات وأراضي الدولة التي ينتمون إليها وأحيانا يضاف إليها جزء أو أجزاء من أراضي دول أخرى مجاورة والتي يتوزع عليها المنتمون إلى تلك الأقلية ولعل أبرز ما يمكن أن نمثل له في هذا النوع هو الجماعة الكردية والتي تتوزع بصورة رئيسية على ثلاث دول متجاورة وهي تركيا والعراق وإيران ونسبة قليلة في سوريا وهدفهم هو إقامة وتشكيل الدولة الكردية وهذا ما يلمس بشكل جدي بشمال العراق. أنظر: فايز سارة. أقليات في شرق المتوسط. ط1، (دمشق: دار مشرق ـ مغرب للخدمات الثقافية والطباعة والنشر، 2000م)، ص: 135.

العنصرية وحتى الحق في تقرير مصيرها[3]، فنجد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة قد وافقت بالأغلبية على النص في المادة الأولى من مشروع العهدين الدوليين، الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والثاني الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فكانت المادة الأولى منهما في الفقرة الأولى تنص على أنه: "لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها وهي بمقتضى هذا الحق حرة في تقرير مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي"[4].

وفي اعتقادي أن هذا النص يمثل دعوة إلى تجاوز مطالب الأقليات المعهودة والتي تعتبر مطالب تقليدية روتينية والتي جاء النص عليها في نص المادة السابعة والعشرين-27- من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وهي التمتع بالثقافة الخاصة، وممارسة الشعائر الدينية وإتباع تعاليمهم الدينية واستعمال اللغة الخاصة بهم وهذه الحقوق المعبر عنها بالحد الأدنى من الحقوق المقررة في القانون الدولي[5].

إن مطالب الأقليات اليوم تعدت السقف الذي كان مسموحا به في أنظمة كثيرة في العالم ومنها بلدان العالم الإسلامي، فقد أصبحت تطرح حتى أساس الدولة أو الأمة للمناقشة بعدما كان هذا من المحظورات في الكثير من الدول خاصة وأن دولا وأمما كثيرة بذلت الكثير من الجهد والوقت في سبيل توحيدها وجمع شتاتها خلال القرن العشرين، فهل سيكون القرن الواحد والعشرين قرن تفكك هذه الأمم والدول إلى ما كانت عليه قبل توحدها، فتصبح دويلات وإمارات شتى؟ وعليه فالمقدر من الآن وصاعدا أن تحتل مسألة الأقليات صدارة الأحداث والمشهد خلال هذا القرن (القرن21م) وفي كل مكان من العالم[6].

لقد شهدت بعض التواريخ تحرر بعض الأقليات وتأسيسها لدول مستقلة وكان هذا على أنقاض الإمبراطوريات التي تفككت في التواريخ ذاتها، فكان عام1815م بداية لإعادة تأسيس شاملة مع إعادة ترتيب الخارطة السياسية والإقليمية لأوربا فأعيد توزيع المقاطعات المتحررة من سيطرة نابليون بونابرت في كل من: روسيا وبولونيا وألمانيا

---

[3] جوزيف ياكوب. ما بعد الأقليات – بديل عن تكاثر الدول – ترجمة: حسين عمر، (الدار البيضاء بالمغرب: المركز الثقافي العربي،2004م). ص: 17.

[4] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 ديسمبر 1966وكان تاريخ بدء النفاذ: 3 جانفي 1976، وفقا للمادة 27 منه؛ وللمزيد من الشرح لبنود هذا العهد أنظر السيد محمد جبر. المركز الدولي للأقليات. (الإسكندرية: منشأة المعارف). ص: 296 ومابعدها.

[5] Balogh ; A : De, La Protection Internationale Des Minorites _ Paris Les édition Internationales 1930_ P :241, International Law And The Rights Of Minorites,

[6] جوزيف ياكوب. ما بعد الأقليات/ بديل عن تكاثر الدول. مرجع سابق، ص: 13 وما بعدها.

وهولندا وبلجيكا وسويسرا وإسبانيا وإيطاليا، فقد استيقظت تلك القوميات والشعوب التي اندمجت في يوم ما في الإمبراطورية الفرنسية النابليونية قسرا، لكنها احتفظت بمقوماتها الثقافية واللغوية فكان هذا التاريخ بداية لاستعادة شعورها بقوميتها المختلفة عن القومية الفرنسية فأعادت اكتشاف ماضيها وتقاليدها، فاندلعت بهذا حركات تمردية ميزتها تقديم مطالب ثقافية وعرقية من قبل تلك الأقليات والقوميات، والتي انبرت إلى تعلم وتعليم لغاتها الأصلية من جديد[7].

كما شهد عام1848م اندلاع ثورات عدة كثورة الهنغاريين بقيادة كوسوت وإعلان الجمهورية في إيطاليا في ذات السنة، وتحرر النمساويين، كما طالب التشيكيون باستقلالهم، وكان الفرنسيون يحاولون في كل مرة قمع هذه الحركات التحررية في القارة الأوربية واستعادة بعض المناطق للنفوذ والسيطرة الفرنسية مثلما حدث سنة1849م، حيث استعادت القوات الفرنسية روما، ولقد أسفرت مجهودات هذه الحركات في عمومها عن ولادة دول جديدة مثلما كان الشأن مع اليونان التي أعلنت انفصالها عن سيادة الدولة العثمانية بداية من سنة1821م، وبلجيكا سنة1830م، والإتحاد السويسري سنة1848م كما أعادت إيطاليا توحيد ولاياتها السبع تدريجيا سنة1852م والتي أعلنت كمملكة سنة1862م، كما تحققت الوحدة الألمانية سنة1871م.

وقد انطلقت حركات أخرى كثيرة وكانت بعضها مدعومة وبشدة من الكنيسة الأرثوذكسية خاصة في الأقاليم التي كانت تحت مظلة الخلافة الإسلامية العثمانية وتأكد ذلك بعد استقلالها عن دولة الخلافة العثمانية، حيث أصبحت الأرثوذكسية المذهب الديني لهذه الدول وأدخل في دساتيرها كما هو الحال في كل من اليونان وصربيا وبلغاريا ورومانيا[8].

ظهور هذه الحركات الانفصالية المناهضة للإمبراطوريات وللدول العابرة للقارات لم يكن مقتصرا على أوربا وحدها بل كان سمة أيضا في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا، فانتفضت هذه الحركات خوفا على هويتها فقاومت المستعمر الفرنسي والألماني والبرتغالي والإيطالي[9].

---

[7] عصام نور. الصراعات العرقية المعاصرة. (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ،1424هـ/2004م)، ص: 09 وما بعدها. وأيضا: جوزيف ياكوب. ما بعد الأقليات/ بديل عن تكاثر الدول. مرجع سابق، ص: 29.

[8] جوزيف ياكوب. ما بعد الأقليات/ بديل عن تكاثر الدول. مرجع سابق، ص: 32.

[9] المرجع السابق، ص: 33.

لقد أدى هذا الشعور في نهاية المطاف إلى بروز مائة دولة ذات سيادة وذات نظم سياسية مختلفة وهذا على مدار أربعين سنة ما بين سنة1945م وسنة1985م وما زال العدد مرشحا للزيادة جراء تطبيق مبدأ القوميات وحق الشعوب في تقرير مصيرها خاصة في أفريقيا وآسيا اللتان نالتا القسط الأكبر من الاستعمار الأوربي وويلاته أولا والذي يعتبر المسئول المباشر عن ما لحق بهما من تخلف ومن مآسي إنسانية وما سيلحق بهما أيضا من انقسامات وتفككات داخلية ثانيا وما قد سيحدث في العراق وفي بلدان أخرى مرشحة لأن يعمل فيها منشار التقسيم والتفتيت، فبعد ما كانت هناك حوالي32 دولة لحظة إنشاء عصبة الأمم سنة1918م وبفعل إعادة تقسيم تركة الإمبراطوريات العثمانية والنمساوية والمجرية والروسية والألمانية، فقد أصبح تعدادها51 دولة أثناء تأسيس هيئة الأمم المتحدة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومع تفكك الإتحاد السوفيتي وبعض الدول الكبرى في أوربا كيوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ظهرت للوجود وفي أقل من ثلاث سنوات20 دولة فتية كل واحدة منها تعبر في حقيقة الأمر عن ثقافة وربما عن دين أو عرق معين، وبذلك فنحن أمام دويلات لأقليات على عكس ما كنا من قبل حيث كانت هناك أقليات في دول، والعدد مرشح للزيادة بين الحين والآخر[10]، وقد يعود السر في تفتت الدول الكبرى إلى دويلات وإمارات إلى ضعفها بالدرجة الأولى لأن القوة الفعلية للدولة تحميها من التفتت والانتقاض، والمثال الذي يمكن أن نضربه هو الولايات المتحدة الأمريكية والتي تحاول استثمار ورقة الأقليات بما فيها من تنوع ثقافي وعرقي وتحويلها إلى ورقة رابحة أكثر أهمية على حد تعبير الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون عندما قال: " في غضون أكثر من خمسين عاما بقليل (أي في غضون سنة2050م) لن يعود هناك عرق أكثري في أمريكا، ففي عالم مترابط بشكل متزايد يمكن لهذا التنوع أن يكون ورقتنا الرابحة الأكثر عظمة... فلدينا في هذا الكونغرس أعضاء من كل الأصول الإثنية والدينية تقريبا، وأعتقد بأنكم ستشاطرونني الرأي بأن أمريكا أكثر قوة لهذا السبب"[11].

فهذا الخطاب قد يساعدنا على اكتشاف جزء من سر قوة الأمم وإنه ليس في القمع وإنما في الحرية وفي إرساء قيم العدل، فالأقليات مثلما قد تكون من جهة سببا في انتقاض الدول بل والحضارات أحيانا فهي أيضا قد تكون ورقة رابحة وسببا في قوة وتفوق الدول والأمم وهذا عند حسن التعامل والتصرف بشأنها والذي ينبني عن حسن فهم

[10] عصام نور. الصراعات العرقية المعاصرة. مرجع سابق، ص: 21 وما بعدها، وأيضا: جوزيف ياكوب. ما بعد الأقليات/ بديل عن تكاثر الدول. مرجع سابق، ص: 113.

[11] خطاب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الموجه للكونغرس يوم 27 كانون الثاني 2000م بشأن حال الاتحاد الأمريكي/ أنظر: جوزيف ياكوب. ما بعد الأقليات/ بديل عن تكاثر الدول. مرجع سابق، ص: 281 وما بعدها.

وتدبر في المسألة ذاتها[12]، وأما مثالنا الثاني فهو دولة الصين الشعبية، هذا العملاق النائم فهو بلد متعدد الأديان والثقافات واللغات ففيه أكثر من55 أقلية قومية تمثل ما نسبته6,7 في المائة من مجموع سكان الصين، و كان هذا سببا مباشرا في إبداع الصين ومحافظتها على مركز قوتها ضمن الدول الكبرى سواء على المستوى الاقتصادي أو الثقافي أو السياسي، فقد شكلت هذه الأقليات عائلة كبرى موحدة وقوية اسمها الصين الشعبية، ولم تكن في يوم ما عنصر ضعف فيها بل كانت عنصر قوة[13].

لقد بات واضحا وجليا اليوم مدى اتساع رقعة الجماعات البشرية المطالبة بالهوية الخاصة بها وهي بذلك تتسبب في تقويض أسس الدول القومية وتفكيكها وهذا ما أنتج تخوفات من مخاطر الانفجار في أجزاء كثيرة من العالم إذ لا يمكن أن تجد رقعة من العالم تخلو من أقلية مهما كان نوعها[14]، فكوكبنا في حقيقته عبارة عن مزيج من جماعات بشرية غير متجانسة سواء من حيث الدين أومن حيث اللسان أومن حيث العرق[15].

ولقد كان من نتائج صعود الحركات والأقليات المطالبة بالهوية انتشار العنف السياسي أحيانا والمؤدي بالنهاية إلى انفصال جماعات بشرية عن الدولة الأم، مكونة بذلك تكتلا سياسيا جديدا مما أدى إلى ازدياد عدد الدول بجلاء كبير وفي زمن قصير نسبيا معتمدة في ظهورها على الذاكرة التاريخية لأفرادها والنزعة القومية لها ومدعومة في الوقت ذاته من قبل أفرادها المنتشرين في العالم كجالية مهاجرة هنا وهناك والتي تعمل في مراكزها لجلب الدعم السياسي والمالي في معظم الأحيان، ولقد كانت فترة الستينات شاهدة على تشكيل الدويلات وصعود هذه الحركات المطالبة بالهويات والخصوصيات لأفرادها، ولا زالت هذه الحركات نشطة بحيث لا نعجب مستقبلا إذا ما عاد مجددا نظام القبيلة للظهور ولكن بشيء من التكنولوجيا والعصرنة، فقد بلغ عدد دول العالم اليوم حوالي (195) مائة وخمس وتسعون دولة وهذا العدد مؤهل للارتفاع مستقبلا والتي تتوزع على كل أجزاء العالم ولكن بنسب مختلفة فالنصيب الكبير قد يكون في مساحة العالم الإسلامي ليزيدها تشرذما وتشتتا ومن ثم ضعفا لتتحقق بذلك موانع نهضتها من جديد وحتى أوربا ليست في منأى من هذا ففيها دول مرشحة للظهور أيضا وهي الآن عبارة عن أقاليم في دول كبيرة

---

[12] برهان غليون. المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. (القاهرة: شركة الفجر للطباعة و النشر و التوزيع، 1988م)، ص: 76.

[13] الشركة الصينية العالمية لتجارة الكتب. الأقليات القومية في الصين. ط1، (بكين: الشركة الصينية العالمية لتجارة الكتب، 1983)، ص: 06.

[14] إن الخوف كل الخوف اليوم من ضياع هوية الأغلبية قبل هوية الأقلية بفعل الدس والغزو الغربي الجارف للعالم الإسلامي، أنظر:جمال البنا. الحساسية الدينية.ط1،(القاهرة:الزهراء للإعلام العربي،1408هـ/1987م)، ص:13.

[15] أحمد أبو الوفا محمد. نظام حماية حقوق الإنسان في منظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة. المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد: 54، (سنة:1998م).، ص: 42. وأيضا: جوزيف ياكوب. ما بعد الأقليات. مرجع سابق، ص: 15.

نسبيا ومن هذه الأقاليم على سبيل المثال: فالونيا، فلاندر، كورسيكا، كتالونيا، غاليس، بلاد الباسك، اسكتلندا، بلاد الغال، جنوب إيطاليا، وشمال إيطاليا[16]، فغير مستبعد أن يصبح هذا القرن الواحد والعشرون قرن الأقليات وتحطم الدول في عصر العولمة، لأن هذه الأخيرة ستخلف وراءها وعلى هامشها شعوبا ومجموعات بشرية لا تجد بدا من ضرورة تحصنها بخصوصياتها ساعية إلى تأكيد هويتها محاولة بذلك إيجاد فسحة مكان لها في هذا العالم وأيضا بسبب تغير واضح في ممارسات الدول والتي أصبح بعضها يمارس التطهير القومي والإقصاء لفئات معينة من مواطنيها في الوقت الذي كان يفترض فيها أن تلعب دورا عكسيا تماما وهو إدماج أفراد هذه الأقليات ذات الخصوصيات المختلفة في الدولة وابتلاعها ولو على المستوى السياسي كي تأمن ما قد يحاك ضدها باستغلال مشكلة الأقلية هذه[17].

ثانيا: العنف السياسي وعلاقته بالأقليات

لقد بات العنف أحد سمات العصر وهو على أشكال مختلفة، فمنه المرتبط بالجانب المادي وفيه المرتبط بالجانب السياسي، وهكذا وبالنظر إلى العنف ذو الطابع السياسي لا نجده بعيدا عن ما نحن بصدده ألا وهو مسألة الأقليات والتي تطرح نفسها كمشكلة ولسيت كمسألة والفرق في نظري هو أن مسألة الأقليات تطرح خاصة بهذه الصفة في المجتمعات ذات الثقافات المتعددة أو حتى الديانات المختلفة ولكن بعيدا عن الدس والكيد والإثارة الإيديولوجية المعكرة لصفو المشاعر والحياة في بعض الدول وهذا الذي نلاحظه في الدول ذات السيادة الحقيقية والمتمتعة بالنفوذ العالمي فبالرغم من وجود أقليات وعلى اختلاف أنواعها على أراضيها إلا أنها لم تتحول فيها مسألة الأقليات إلى مشكلة حقيقية في دول كثيرة كدول العالم الثالث ومنها الدول الإسلامية خاصة، فالتعددية العرقية أو الدينية أو اللغوية ليست سببا مباشرا وأساسيا في إثارة مشكلة الأقليات بالضرورة وإنما هناك عوامل إثارة تدفع باتجاه تأجيج مشاعر الأقليات وإحياء نعرات وإيديولوجيات قديمة سواء على مستوى الدين أو اللغة أو العرق وهكذا... وفي الوقت الذي نجحت أغلب الدول المتقدمة وذات النفوذ العالمي في إرساء أسس وقواعد متينة لحل مشكلات الأقليات والتعامل معها وتحويلها من عنصر ضعف إلى عنصر قوة و إثراء لحركية المجتمع؛ لا زال المشكل قائما بل ويزداد تعقيدا

[16] جوزيف ياكوب.ما بعد الأقليات .مرجع سابق ، ص:20 وما بعدها.

[17] المرجع السابق نفسه، ص:17 وما بعدها.

من وقت لآخر في دول العالم الإسلامي، وفي تقديري هذا راجع في بعض الأحيان إلى سببين اثنين مجتمعين أحيانا أو لسبب واحد منهما في أحيان أخرى:

أما الأول: فخارجي وهو الكيد الأجنبي لدول العالم الإسلامي ككل وخاصة لبعض الدول المؤثرة فيه إذا ما سلمنا بنظرية المؤامرة.

أما الثاني: فداخلي وهو ظلم الراعي للرعية ومن ضمن الرعية أفراد الأقليات المتواجدة في هذه الدول الإسلامية[18].

وبالرجوع إلى موضوعنا الأساسي فلقد أصبح العنف أيضا وبكل أشكاله هو السمة المميزة للأقليات للتعبير عن مشكلاتها، فهذا طابع الصراع العنيف تجلى في دول أوربية كثيرة بداية بالهويات الصربية والكرواتية والبوسنية والأرمينية والجورجية فقد ثارت ثائرة كل إثنية واستطاعت أن تؤسس دولة خاصة بها بالرغم مما أصابها على مدار عقود متتالية من طمس للهوية وتهميش في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وإذا كانت البعض من هذه الأقليات قد وفقت إلى حد ما في تحقيق ذاتها فإن بعضها الآخر لا يزال يناضل ويهدد الاستقرار السياسي أحيانا في بعض الدول الأوربية فنجد سكان إقليم الباسك في إسبانيا وأنصار المذهب البروتستنتي في ايرلندا الشمالية[19]، هذه الصورة تقابلها صورة أخرى نستطيع من خلالها التخمين في تصاعد موجة من العنف السياسي في أوربا في العقود اللاحقة فها هي الأحزاب اليمينية ذات التوجهات العنصرية بدأت في الصعود على الساحة السياسية في الوقت الذي تزايدت فيه شعبية النازيين الجدد في أكثر من دولة أوربية وهذا ما يمكن أن نسميه صحوة المشاعر الإثنية والعنصرية بأوربا[20].

أما في العالم الإسلامي فمثله ما وقع في جنوب السودان وفي شماله وفي العراق وفي لبنان أيام الحرب الأهلية.

إن التعددية العرقية أو الدينية أو الإثنية أو غيرها داخل الدولة الواحدة لا تعد في حد ذاتها سببا للعنف السياسي المتصاعد هنا وهناك ما لم يكن مرتبطا في نظري بصيغة التعامل العنصري أحيانا أو مرتبطا بالنظرة الدونية أحيانا أخرى، فتسييس الاختلافات الثقافية والدينية والعرقية وغيرها واستثمارها في الاتجاه الصحيح وإدماجها في مواضع صنع القرار يؤدي بالنهاية إلى حصول كل طرف على نصيب عادل في التمثيل السياسي داخل المجتمع وبالتالي إلى

---

[18] حسنين توفيق إبراهيم. ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992م)، ص: 222.

[19] سعد الدين إبراهيم. تأملات في مسألة الأقليات. (الصفاة بالكويت: دار سعاد الصباح،1992م).، ص: 55.

[20] نيفين مسعد. قضايا الأقليات في ظل الليبرالية الجديدة. مرجع سابق، ص: 07 وما بعدها.

دولة قوية بكل ما تحمله من أطياف وفسيفساء دينية أو ثقافية أو لغوية...[21] وعلى العكس تماما فقد تسود الفوضى ويفتح مجال العنف على مصراعيه دافعا بكل جماعة إلى التمسك بهويتها الضيقة سواء كانت دينية أو ثقافية أو عرقية أو حتى طائفية أحيانا مثلما هو الحال الآن في العراق وفي لبنان بين طوائف الدين الواحد، وعليه فلا يمكن استيعاب الأقليات بطرق تسلطية تعسفية قمعية فلو نجح الأمر لكان مؤقتا وقد تستعمل الطرق القمعية التعسفية في شقين أولهما مادي يتمثل في اعتقال قيادات الأقليات أو اغتيالهم أو إعادة توطين أفراد الأقليات خارج محيطها الجغرافي المألوف وفرض حالة حظر التجول والأحكام العرفية في محيطها الجغرافي للحد من حركتها، أما الشق الثاني فهو معنوي ويتمثل في التضييق عليها ثقافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا، كمنعها من استخدام لغتها الخاصة والتقليل من الدعم المادي لمناطق تواجدها وبالتالي حرمان المنطقة من المرافق الضرورية كباقي المناطق الجغرافية الأخرى[22].

قد تنظر بعض الدول ذات الأقليات المتنوعة إليها بمنظار واحد ومن ثم نجدها تلجأ إلى معالجة مشكلات الأقليات هذه كلها بأسلوب واحد لا يفرق بين أقلية وأخرى وهذا ما قد يؤدي إلى زيادة العنف داخل الدولة والدفع به إلى أقصى حدوده[23]، وعليه فلا يمكن أن نوحد صيغة نموذجية موحدة لحل كل مشكلات الأقليات، فالأقليات الانفصالية حلول مشكلتها تختلف عن حلول مشكلة الأقليات المطالبة بالحكم الذاتي وهذه كلها تختلف عن الحلول المقترحة لحل مشكلة الأقليات المطالبة بتحسين أوضاعها سواء الثقافية أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية وغيرها من المطالب في إطار مبادئ المواطنة المتعارف عليها، فهي بالدرجة الأولى مطالب مواطنة وليست مطالب أقلية لأنه من بين ما تحتاجه عملية بناء المجتمع المدني سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وفكريا حتى تعمق الشعور بالمواطنة وعدم حصرها في أقلية أو فئة دون غيرها فتعميق الشعور بالمواطنة يقضي على الجزء الأكبر من العنف السياسي الذي

---

[21] سعد الدين إبراهيم. تأملات في مسألة الأقليات. مرجع سابق، ص: 35.وأيضا: برهان غليون. المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. مرجع سابق: ص: 34.

[22] حسنين توفيق إبراهيم. ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. مرجع سابق، ص: 225. وأيضا: عوني فرسخ. الأقليات في التاريخ العربي منذ الجاهلية وإلى اليوم. ط1، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر،1994م).، ص: 13 وما بعدها.

[23] تختلف أهداف الأقليات من أقلية لأخرى، فمنها التي تسعى إلى الانفصال عن الدولة الأم ومنها من تسعى إلى التمتع بالحكم الذاتي في إطار الجماعة الوطنية، ومنها الساعية إلى أبسط من ذلك بكثير وهو تحسين أوضاعها ضمن شرعية الدولة ومؤسساتها، أنظر: سعد الدين إبراهيم. تأملات في مسألة الأقليات. مرجع سابق، ص: 50. وأنظر أيضا: أحمد محمود عبد الفتاح أبو دية. مشكلات الأقليات في الوطن العربي. دراسة مقارنة لحالتي الأقليات في البحرين وجنوب السودان (رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم العلوم والبحوث السياسية)، القاهرة، إشراف الدكتورة، نيفين عبد المنعم مسعد، سنة: 2000م.

يسببه التمييز ضد الأقليات لأنه يدفع باتجاه فكرة الولاء للوطن وليس للأقلية المنتمي إليها[24]، وهذا الذي قد يؤثر في وسائل تعبير الأقليات عن مشكلاتها من إتباع الأسلوب العنيف والذي قد يتخذ أشكالا سلبية عديدة منها أعمال الشغب والعصيان المدني وتخريب الممتلكات وتدبير الاغتيالات للشخصيات السياسية المؤثرة وخاصة التي تحملها الأقليات مسؤولية اضطهادها وتهميشها والوقوف في طريق أهدافها وقد يكون التمرد العام في النهاية والمطالبة بالانفصال الكلي عن الدولة الأم، قلت يمكن التأثير في طبيعة أساليب وسائل التعبير هذه فثمة وسائل سلمية للتعبير وهي من حق كل مواطن وليست خاصة بأفراد الأقليات منها على سبيل المثال تقديم العرائض المتضمنة لمطالبها ومن خلال قنوات رسمية كالمجالس المحلية والمنابر السياسية والإعلامية بكل أنواعها والتي بقدر اتساعها – القنوات الرسمية – تستطيع حصر العنف السياسي بشكل عام وفي عداده العنف السياسي المتعلق بقضايا الأقليات، وبهذا تكون الدولة قد جنبت نفسها تهديد الاستقرار السياسي والإضرار بالمصالح الوطنية العليا والدخول في دوامة عنف لا يعرف أحد متى الخروج منها وبأية تكاليف، مع إضعاف العلاقة مع مواطنيها من خلال شعورهم بالاغتراب عنها وإهمال تام لها من طرف دولتهم ومجتمعهم[25]، فالمطلوب إذا هو إثراء الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والدفع نحو جعل الأقليات إحدى المكونات الرئيسية للدولة الحديثة خلافا لما يروج هنا وهناك بأن يكون هذا القرن هو قرن تفتت الدول الكبرى إلى إمارات ودويلات لكل إمارة أو دويلة هوية ودين وثقافة تختلف عن باقي المواطنين ممن كانت تتقاسم معهم المواطنة وعندها فلنتخيل كم سيصبح عدد الدول بل الإمارات في العالم وهل بهذا الشكل يخدم السلم والأمن الدوليين؟

إن الواجب اليوم يحتم على الأمة الإسلامية إعادة صياغة إطار عام يمنع الانفجار المدمر لمسألة الأقليات ويحتوي في الوقت ذاته الانفجارات التي بدأت هنا وهناك باسم الأقليات وهذا كله في إطار مبادئ الإسلام العامة والتي لم تخلو منها هكذا حلول لهكذا مشاكل مقتبسين من الماضي الدروس والعبر مع وضع المسألة في بعدها الإقليمي

[24] محمد بحر العلوم. نحو مجتمعات تتساوى فيها الأكثرية والأقلية. (القاهرة: مركز ابن خلدون، 1994م)، ص: 02. وأيضا: جوزيف ياكوب. ما بعد الأقليات/ بديل عن تكاثر الدول. مرجع سابق، ص: 36.

[25] سعد الدين إبراهيم. تأملات في مسألة الأقليات. مرجع سابق، ص: 37، وأيضا: برهان غليون. المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. مرجع سابق، ص: 26.

والدولي ومدى ارتباطها بقضايا أخرى تهم السلم والأمن الدوليين مع عدم إغفال التجارب الناجحة في تاريخ الإنسانية والتي نجحت في معالجة قضايا الأقليات بعقلانية وعدالة وفعالية[26].

ولعل الصيغة السياسية الوحيدة المتاحة اليوم والمثلى في نظري للتعامل السلمي والخلاق مع مسألة الأقليات ومشاكلها هي الديمقراطية، ليس لأنها تمثل أسمى درجات العدالة وإنما أخذا بالموجود فهي الممكنة في وقتنا الراهن على الأقل وهي لا تستطيع أن تحسم المشاكل وتحلها بين يوم وليلة كما يتصور البعض وبمجرد أخذ قرار بممارستها بل الأمر مرتبط كليا بمدى ممارستها في الواقع ورغم ذلك فإنه إذا صدقت النيات في تطبيقها فإنها الكفيلة في وقتنا الحاضر(على الأقل إلى حين إيجاد البديل والأفضل في إطار الظروف الإقليمية والدولية) بتحصين مجتمعات كثيرة ذات أقليات ضد أي انفجار داخلي محتمل وفي ذات الوقت ضد الاختراقات والتدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للوطن، فتحقيق السلم والهدوء والأمن في الأوطان كفيل به تحقيق العدالة المفقودة في الكثير من المجتمعات للأقليات واحترامها واحترام خصوصياتها الثقافية والدينية[27]، لأن محاولة فرض ثقافة واحدة بعينها على جماعات متعددة الثقافات بدعوى توحيد الثقافة داخل الوطن الواحد أو محاولة فرض سياسة واحدة بعينها أيضا بمنظور جماعة واحدة على جماعات متعددة ومختلفة المشارب الفكرية والسياسية لا يمكنها أن تنجح، بل المطلوب هو إشراك كل الثقافات وكل الديانات وكل التوجهات السياسية والفكرية لأجل خلق جو يسمح بتعايش هذه الثقافات وهذه الديانات والرؤى والأفكار والسياسات جنبا إلى جنب خدمة للوطن فلا ضير في أن تسهم الثقافات المختلفة في الوطن الواحد في خدمة هذا الوطن ولا ضير في أن تسهم أيضا الديانات المختلفة في الوطن الواحد في خدمة هذا الوطن وهكذا بعيدا عن القهر الثقافي أو الديني والإقصاء السياسي والتي قد تؤدي إذا ما مورست على الأقليات خاصة إلى انفجار داخلي يتبع لا محالة بتدخلات خارجية لا تخدم إلا مصالح القوى المتدخلة[28].

وكنتيجة أقول:

إن العدل والحرية هما السر في نجاح الحلول المقترحة لمسألة الأقليات وحماية حقوقها، ولأية قضية يكون الإنسان طرفا فيها ومن غيرهما [العدل والحرية] قد يصعب إيجاد حلول حقيقية لمثل هذه القضايا، وعليه فإن الحل لمشكلة

---

[26] سعد الدين إبراهيم. تأملات في مسألة الأقليات. مرجع سابق، ص: 231 وما بعدها.

[27] Pope John Paul2. To Bouiled Peace, Respect Minoritie.Journal Institute Of Muslim Minority Affairs, vol .01 no: 01, January. 1989, p: 95.

[28] سعد الدين إبراهيم. تأملات في مسألة الأقليات. مرجع سابق، ص: 240 وما بعدها.

الأقليات في نظري لا يمكن أن يوجد داخل إطار النظم السياسية والاجتماعية التي كانت هي بالأساس السبب في نشوء مشكلة الأقليات لفقد الثقة فيها من جهة ولأنها من جهة ثانية لا يمكن لها أن تنتج أفضل الحلول بعد هذه الفترة الطويلة من الحكم والإدارة، ولذلك عليها التفكير في الشريك الذي قد يساهم في إيجاد الحلول في المعضلات التي قد تواجهها عامة وإيجاد الحلول المناسبة لمسألة الأقليات خاصة وللحد من العنف المتصاعد هنا وهناك والمرتبط أساسا بمسألة الأقليات.

مراجع البحث:

أولا: باللغة العربية

1. أحمد أبو الوفا محمد. نظام حماية حقوق الإنسان في منظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة. المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد: 54، (سنة:1998م).

2. أحمد محمود عبد الفتاح أبو دية. مشكلات الأقليات في الوطن العربي. دراسة مقارنة لحالتي الأقليات في البحرين وجنوب السودان (رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم العلوم و البحوث السياسية)، القاهرة، إشراف الدكتورة، نيفين عبد المنعم مسعد، سنة: 2000م.

3. برهان غليون. المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات. (القاهرة: شركة الفجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1988م).

4. جمال البنا. الحساسية الدينية.ط1،(القاهرة:الزهراء للإعلام العربي،1408 هـ/1987م).

5. جوزيف ياكوب. ما بعد الأقليات – بديل عن تكاثر الدول – ترجمة: حسين عمر، (الدار البيضاء بالمغرب: المركز الثقافي العربي،2004م).

6. جوفاني دونيني. الأقليات في منطقة البحر المتوسط. ط1، ترجمة: علي التومي، (تونس: دار أليف – منشورات البحر المتوسط، 2001م).

7. حسنين توفيق إبراهيم. ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992م).

8. سعد الدين إبراهيم. تأملات في مسألة الأقليات. (الصفاة بالكويت: دار سعاد الصباح،1992م).

9. السيد محمد جبر. المركز الدولي للأقليات. (الإسكندرية: منشأة المعارف).

10.الشركة الصينية العالمية لتجارة الكتب. الأقليات القومية في الصين. ط1، (بكين: الشركة الصينية العالمية لتجارة الكتب، 1983).

11.عصام نور. الصراعات العرقية لمعاصرة. (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1424هـ/2004م).

12.عوني فرسخ .الأقليات في التاريخ العربي منذ الجاهلية وإلى اليوم. ط1، (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر،1994م).

13.فايز سارة . أقليات في شرق المتوسط. ط1، (دمشق: دار مشرق . مغرب للخدمات الثقافية والطباعة والنشر، 2000م).

14.محمد بحر العلوم. نحو مجتمعات تتساوى فيها الأكثرية والأقلية. (القاهرة: مركز ابن خلدون، 1994م).

15.نيفين مسعد. قضايا الأقليات في ظل الليبرالية الجديدة. ط1، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،1988م).

أولا: باللغة الأجنبية

16. Balogh ; A : De, La Protection Internationale Des Minorites _ Paris Les édition Internationales 1930, International Law And The Rights Of Minorites,

17. Pope John Paul2. To Bouiled Peace, Respect Minoritie.Journal Institute Of Muslim Minority Affairs, vol .01 no: 01, January. 1989